العقلانيُّون

أفراخُ المُعتَزِلَةِ العَصرِيُّون

كَتَبَهُ

علي بن حَسن بن علي بن عبدالحميد

الحلبيّ الأثريّ

مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النّبويَّة

الفصل السَّادس

العقلانيُّون ... والسُّنَّة

مَدخَلٌ :

ممَّا لا بُدَّ مِن اليقين بهِ، والجزمِ بحقيقتِه - **بعد تِلْكُم الجولةِ القاضِيَةِ** - « أنَّ المُسارَعةَ بِرَدِّ كُلِّ حديثٍ يُشكِلُ علينا فهمُه - إن كان صحيحاً ثابتاً - **مُجازفةٌ** لا يجترىءُ عليها الرَّاسخون في العلم .

إنَّهم يُحسِّنونَ الظنَّ بسلَف الأُمَّةِ، فإذا ثبتَ أنَّهم تَلقَّوْا حديثاً بالقَبولِ، ولم يُنكره إمامٌ مُعتبرٌ، فلا بدَّ أنَّهم لم يَرَوْا فيه مَطعناً مِن شذوذٍ أو علَّةٍ قادحةٍ .

والواجبُ على العالمِ المُنصفِ أن يُبقيَ على الحديثِ، ويبحثَ عن معنىً معقولٍ، أو تأويلٍ[1] مناسبٍ له .

وهذا هو الفَرق بين المعتزلةِ وأهلِ السُنَّة في هذا المجال :

---

(١) بمعنى (التفسير والبيان) ! وأمَّا المعنى الحادثُ له وهو (تحريفُ اللفظ) فهو مرفوضٌ مردودٌ؛ وانظر في تفصيل ذلك « الإمام ابن تيميَّة وقضيَّة التَّأويل » للجُلَيْنِد .

فالمعتزلةُ [وأفراخهُم] يُبادرونَ بِرَدِّ كلِّ ما يُعارضُ مُسلَّماتِهم المعرفيَّةَ والدِّينيَّة مِن مُشكِل الحديث .

وأهلُ السُّنَّة يُعمِلون عقولَهم[1] في التَّأويل[2]، والجمعِ بين المُختلف، والتَّوفيقِ بين **المُتعارضِ في ظاهِرِه** .

ومن أجلِ هذا ألَّف الإمامُ أبو محمَّد بن قُتيبَةَ كتابَه المعروف : « تأويل مُختلف الحديث »؛ ردّاً على الزَّوابع التي أثارَها المعتزلةُ حولَ بعضِ الأحاديث، التي زعموا أنَّها مُعارضةٌ للقرآنِ (!)، أو للعقلِ (!)، أو يُكذِّبُها العَيان (!)، أو تُناقضُها أحاديثُ أُخرى !! »[3].

وهذه الزَّوابعُ المُفتعلةُ المُستنكرةُ لا تَعدوا أن يُقالَ فيها - جميعاً - : إنَّها (زوبعةٌ في فنجان) !! لأنَّها ذائبةٌ ... ذاهبةٌ !

وعليهِ، نقولُ : إنَّ « [4] مِن سوء الفهمِ الأساسيِّ للإسلامِ أن نظنَّه - وهو دينُ العقلِ[5] - يُخضِعُ تعاليمَه للاختيار الشَّخصيِّ !!

وتلك دعوى نشأت من الخطإِ الشَّائعِ في فهم الفلسفةِ العقليَّةِ .

هنالك شُقَّةٌ واسعةٌ - على ما اعترفَتْ به أيضاً الفلسفةُ في جميع

---

(١) ذات الضوابط الشرعيَّة المُحكمة .

(٢) بمعنى (التفسير والبيان) ! - كما سبق - ...

(٣) « كيف نتعامل مع السُّنَّة النبويَّة ؟ » (ص:٤٥) للشيخ يوسف القرضاوي !

(٤) مِن بدايةِ هذا القوس إلى نهايةِ (ص:١٧٣) نقلٌ من كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » (ص:٩٩-١١٠) .

(٥) المُنضَبِط بأحكام الشرع .

الأعصُرِ - بين العقلِ وبين الفلسفةِ العقليَّةِ كما يفهمها عادةً بعضُهم اليومَ .

إنَّ لِعَملِ العقلِ فيما يتعلَّق بالتَّعاليم الدِّينيَّة صِفَةَ الوازِع، وواجبُه أن يُرى أنَّهُ لا يُفرَضُ على العقلِ إلّا ما يحتملُه العقلُ بسهولة، ومن غيرِ لجُوءٍ إلى الخِدَعِ .

إنَّ العقلَ يعرفُ حدودَه الخاصَّةَ به، ولكنَّ الفلسفةَ العقليَّةَ تتخطَّى المعقولَ في ادِّعائها حَصرَ العالَم بجميعِ خفاياهُ في نطاقها الفَرديِّ الضيِّق، وهي لا تكادُ تُسلِّمُ في الأُمورِ الدِّينيَّة بأنَّهُ من المُمكن وجودُ أشياءَ لا يُطيقُها الفهمُ الإنسانيُّ في زمنٍ ما أو في كلِّ زمنٍ، مع أنَّها في الوقتِ نفسِه تُخالفُ المنطقَ إلى حدِّ أنَّها تُسلِّمُ بهذا الإمكانِ للعلم !

إنَّنا اليوم لانحتاجُ إلى فيلَسوفٍ مِثل « كَنت »[1]، لِيُبَرهِن لنا على أنَّ الفهم الإنسانيَّ محدودٌ تماماً بما ينطوي عليه من وجوهِ الإمكان .

إنَّ عقلنا لا يستطيعُ بما رُكِّبَ في طبيعتِه، أن يُحيطَ بفِكرةِ « الكُلِّيَّة » .

إنَّنا نستطيع أن نفهمَ من كلِّ شيءٍ تفاصيلَه فَقَط، إنَّنا لا نَدري ما اللَّانهايةُ، ولا ما الأَزَلُ، حتى إنَّنا لا نعلمُ ما الحياةُ ؟

أمَّا في قضايا الدِّينِ المبنيَّةِ على أُسُسٍ مُطلقةٍ، فإنَّنا نحتاجُ ضَرورةً إلى هادٍ يتَّصِفُ عقلُهُ بشيءٍ فوقَ ما يتَّصفُ به التَّفكير المادِّيُّ، وفوقَ ما تتَّصِفُ

(١) توفِّي سنة (١٨٠٤م)، له كتابٌ مشهورٌ جدّاً اسمهُ « نقد العقل المَحض » .

به الفلسفةُ العقليَّةُ الذَّاتيَّةُ العامَّةُ فينا، إنَّنا نحتاجُ إلى مَن أشرقَ عليه نورُ اللَّه، أو بكلمةٍ واحدةٍ : إلى نبيٍّ .

فإذا كنَّا نعتقدُ أنَّ القرآنَ الكريمَ كلامُ اللَّه، وأن مُحمَّداً رسولُ اللَّه، فإنَّنا نُصبحُ حينئذٍ مُلزمين أدبيّاً وعقليّاً بأن نتَّبعَ هُدى الرَّسولِ اتِّباعاً **أعمى** .

على أنَّ التعبير (**أعمى**) لا يعني أنَّنا يجبُ أن نَطرَحَ جميعَ قُوى العقلِ، بل بالعكسِ يجبُ علينا أن نستغلَّ تلك القُوى في أحسنِ وجوهِ مَقدِرَتِنا واستعدادِنا، يجبُ علينا أن نُجرِّبَ الكشفَ عن المعنى اللَّازمِ لتلك الأوامرِ التي جاءَ بها النَّبيُّ، على أنَّ الواجبَ يحمِلنا في كلِّ حالٍ أن نُطيعَ تلك الأوامرِ، سواءٌ أكُنَّا قادرين على فَهمها أم لم نكُن .

وأُحبُّ أن أضرِبَ هنا مثلاً : جُنديّاً أمرَهُ قائدهُ أن يَحتلَّ مركزاً حَربيّاً ما، إنَّ الجُنديَّ الصَّحيحَ يَسمعُ هذا الأمرَ ويُنفِّذهُ في الحالِ، فإذا استطاعَ الجُنديُّ في هذه الأثناءِ أن يفهمَ بنفسهِ الغايَةَ الحربيَّة القصوى التي تخيَّلها قائدهُ، كان ذلك من حُسن حظِّه وحُسن حظِّ الجيشِ، لكنْ إذا لم ينكشِف له، فليسَ مِن شأنهِ أن يترُكَ تنفيذَ ذلك الأمرِ أو أن يُؤجِّلَهُ[1].

---

(١) وهناكَ مثلٌ آخر (عقلي) لا يسع (العقلانيِّين) أمامه إلّا التَّسليم؛ إنْ كانوا مُنصفين ! فهم (كذا) **لا يُسلِّمونَ للوَحيَين، بقَدْرِ تسليمهم لعقولهم القاصرة ! فأقولُ :**

إذا أُصيبَ واحدٌ من هؤلاء (العقلانيِّين) بِمَرضٍ ما ! فإنَّه سرعانَ ما يُبادر إلى طبيبٍ ! ولكنْ : هَل يذهبُ إلى أيِّ طبيبٍ ؟

لا؛ وإنَّما يبحثُ عن الطَّبيب الماهر، والنَّطَاسيِّ الحاذق، الذي له من الشَّهادات ... والمعرفة ... والخبرة ... إلخ .

فإذا ذهبَ إليه، واشتكاهُ مَرَضَه ومُصابَه : =

ونحنُ المسلمين نعتقدُ أنَّ نبيّنا أحسنُ قائدٍ عَرفهُ البَشر، ونحنُ نعتقدُ بطبيعةِ الحالِ أنَّهُ كان يَعرِفُ أمرَ الدِّين بناحيتيهِ : الرّوحيَّةِ والاجتماعيَّةِ أكثرَ ممَّا استطعنا نحنُ أن نعرفه، فإذا أمَرَنا بشيءٍ أو نهانا عنه، فَلأنَّه كان أمراً « مقدَّراً » يَرى هو أنَّه لا غِنى عنه، لصلاحِ النَّاسِ الروحيِّ والاجتماعيِّ .

وقد يكونُ هذا الأمرُ ظاهراً بوضوحٍ، وقد يخفى كثيراً - أو قليلاً - عن عين الرجلِ العاديِّ القليلِ المِرانة .

ثمَّ إنَّنا أحياناً نستطيع أن نفهم أبعدَ الأهدافِ في أوامرِ الرَّسولِ، وأحياناً لا نفهمُ إلّا القصدَ السَّطحيَّ منها، ومهما كان من الأمرِ فالواجبُ علينا أن نعملَ بأوامر الرَّسول، على أن تكونُ صحَّتُها قد ثبتَت من طُرُقٍ معلومةٍ »[1].

= - وَضَعَ نفسَه بين يَديهِ، وتحتَ تَصرُّفه، دونما حِراكٍ، وبتسليمٍ تامٍّ، حتى لو وَصَلَ (بمشرطِهِ) إلى عنقهِ ... و (بسكِّينه) إلى شرايينهِ !!

- فإنْ (أنهضَهُ) ! ومِن سريرِه (أجلسَه) ! وكتبَ له (وصفَةً) طبِّيَّةً ! أخَذَها بتسليمٍ - أيضاً - !!! دون مُجادلةٍ حول تركيبة الدواء ... أو خصائصه الكيميائيّة !!

فإن ذكرَ له انَّ الدواءَ يُشرَبُ ثلاثَ مرَّات يوميّاً ... سلَّمَ !!

وإن أمرَهُ أن يَشرَبه قبل الطَّعام - مثلاً - ... رَضِيَ !!

... **سبحان اللّه** !! أحكام الطبيب - الذي هو بشرٌ احتمالُ خطئهِ كاحتمالِ صوابهِ - مُسلَّمةٌ، مَرْضِيٌّ عنها، مأخوذةٌ دونَ مُناقشةٍ أو حتى ... تفكيرٍ ... أو عَقلٍ !!

بينما أحكامُ اللّه الموحى بها إلى رسولِ اللّه ﷺ - وهي المعصومةُ بعصمته ﷺ - تُناقَشُ ... وتُبحَثُ ... ويُتوثَّقُ فيها ... بل تُرَدُّ وتُرفَضُ !!

فما هي الفروق العقليّة بين كِلا النَّوعين من الأحكام ؟!

وأيُّهما أحرى - عقلاً - بالتَّسليم !! **هكذا هي طرائقُ (العقلانيِّين) الجهلةِ !!!**

(١) انتهى النَّقلُ - بنوعٍ من التَّصرُّف - من كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » (ص:٩٩-١١٠) تأليف المستشرق النمساوي ليوبولدفايس، الذي اهتدى إلى الإسلام، وسمَّى =

ولم يلتفت (العقلانيُّون) - على اختلاف عصورهم ومراتبهم - في مناهجهم المنحرفةِ إلى أيٍّ من هذا القواعدِ والطُّرقِ والضَّوابطِ، فكان موقفُهم من السُّنَّة النَّبويَّة (الصَّحيحة) موقفاً مُضِلاً !

(فهم يُشكِّكون في الأحاديثِ التي تَصطَدِمُ بمبادئهم ويُكذِّبونها، وإن عَلَتْ دَرَجتُها في الصحَّة، أو يؤوِّلونَها تأويلاً باطلاً، بل ويتجاوَزونَ هذا إلى تجريحِ راويها - لا أعني التَّابعيَّ أو تابعي التَّابعيِّ - بل الصَّحابيّ الذي رواه عن الرَّسولِ ﷺ ! يفعلون هذا إذا ما كان مُصادماً لمبدإٍ من مبادئهم، بينما يستشهدون بالأحاديث الضَّعيفة، بل الموضوعة، ويَعَضُّونَ عليها بالنَّواجذِ لنُصرَةِ مذهبِهم الاعتزاليِّ !

ولا أدري أينَ هذا العقلُ الذي اتَّخذوهُ قائداً - كما يقولون - ؟

ألا يستطيعون به أن يُدرِكوا ضعفَ هذا الحديثِ حينما يَجِدونَ فيه من ركاكةِ الأسلوب وضَعفِ المعنى ما يُبعدهُ عن البلاغةِ النبويَّة وأن يُدركوا به صحَّةَ هذا الحديث لِما يُوجَدُ به مِن قَبَسٍ مِن نورِ النبوَّةِ، وحِكَمٍ من ينابيع الوَحي، ممَّا يجعلُ القلبَ السَّليمَ يطمئنُّ إليه، **بَلْهَ الاستنادَ إلى أقوالِ أئمَّة المُحدّثين في سندِهِ ومَتنهِ تَصحيحاً وتَضعيفاً .**

بل إنَّ طريقتَهم هذه تَدُلُّ - وأكادُ أن أقولَ : يقيناً - على أنَّ مِقياسَ أَخْذِهم الحديثَ وَرَدِّهُ لم يكن سائراً على منهجهم - الذي يزعمونَ - بل كان منهجُهُ منهجَ الهَوى .

= نفسه (محمَّد أسَد) .

ولستُ أقولُ هذا اعتباطاً وعصبيَّةً ! وإنَّما أقوله استناداً إلى كثرةِ ما رأيتُه من رَدِّهم لأحاديثَ صحيحةٍ متَّفقٍ على صحَّتها، وتمسُّكهم بأحاديث لا أقولُ : ضعيفةٍ ! بل جزمَ أئمَّةُ الحديثِ بوضع كثيرِها !!

أفلم يكُن في منهجهم بصيصٌ من نورٍ يجلو لهم تلك الحقائقَ في الظُّلماتِ التي انقادُوا إليها ...

وحتى لا يُقال : تلك تُهمةٌ لم تَذكُر دليلَها أُشيرُ هنا إلى بعض الأحاديث الصحيحة التي أنكروها أو شكَّكوا في صحَّتها وأوَّلوها تأويلاً باطلاً !

فمن الأحاديثِ التي أنكروها أو تأوَّلوها : أحاديثُ رُؤيةِ اللَّه سبحانه للمؤمنين يومَ القيامة؛ لا لِضَعفٍ في سَنَدها، بل لمُخالَفتِها لمذهبهم في إنكارِ الرُّؤيةِ ! مع أنَّها متواترةٌ، ورواها أصحابُ « الصحاح » و « المسانيد » و « السُّنن »[1]، منها حديثُ جَريرِ بن عبداللَّه البَجَلي رضي اللَّه عنه قال : - « كنَّا جُلوساً مع النَّبيِّ ﷺ فنظرَ إلى القمرِ ليلةَ أربعَ عشرةَ، فقال : « إنَّكم سَتَرَونَ ربَّكم عَياناً، كما ترَونَ هذا، لا تَضَامُّون في رؤيَتِهِ »[2].

وقد روى أحاديثَ الرؤيةِ نحوُ ثلاثين صحابيّاً[3]، ومع هذا كُلِّه لم تَلْقَ

---

(١) انظر « شرح العقيدة الطحاوية » (ص:٢٠٩) .

(٢) متفق عليه .

بل لقد صنَّف الإمامُ الدَّارقطني كتاباً كبيراً اسمهُ « كتابُ الرؤية » جمع فيه المرويّات الواردة عن الصَّحابة في هذه المسألة العقائديَّة المهمَّة .

(٣) « شرح العقيدة الطحاوية » (ص:٢١٠) .

القَبولَ لدى المعتزلة، مع علمهم بها واطِّلاعهم عليها؛ فالقاضي عبدُالجبَّار المُعتَزلي يقول عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ للَّذينَ أحسَنُوا الحُسنى وزِيادةٌ ﴾: « أليسَ المرادُ بها الرؤيةَ على ما **رُويَ في الخبرِ** ؟ وجوابنا أنَّ المرادَ بالزِّيادةِ التَّفضيلُ في الثَّواب، فتكونُ الزيادةُ من جنسِ المَزيدِ عليه، وهذا مرويٌّ، وهو الظَّاهرُ، فلا معنى لِتَعَلُّقِهم بذلك ! وكيفَ يَصِحُّ ذلك لهم وعندهم أنَّ الرؤيةَ أعظمُ من كلِّ الثوابِ، فكيفَ تُجعَل زيادةً على الحُسنى ؟ »[1] !!!

ومنها حديثُ « ما من بَني آدمَ مولودٍ إلّا يَمَسُّه الشيطانُ حين يولَدُ فَيَستَهِلُّ صارخاً مِن مسِّ الشيطانِ غيرَ مريمَ وابنها »، وقد رواه البخاريُّ ومسلمٌ وأحمدُ رضي اللَّه عنهم[2]، ومع هذا يقولُ الزَّمخشريُّ[3] عنه : « وما يُروى من الحديثِ : « ما من مولودٍ يولدُ إلّا والشيطانُ يَمَسُّه حين يولَد فيستهلُّ صارخاً من مَسِّ الشيطان إيَّاه إلّا مريمَ وابنَها » **فاللَّهُ أعلمُ بصحَّته** ! فإنْ صحَّ فمعناه أنَّ كلَّ مولودٍ يطمعُ الشيطان في إغوائهِ إلّا مريمَ وابنَها، فإنَّهما كانا مَعصومَين، وكذلك مَن كان في صفتهما ... واستهلالهُ صارخاً من مَسِّه تخييلٌ وتصويرٌ لطَمَعهِ فيه ... وأمَّا حقيقةُ المسِّ والنَّخْسِ كما يتوَهَّم **أهلُ الحَشْوْ** فكلّا » !

فشكَّكَ في صحَّةِ الحديثِ أوّلاً، ثمَّ أوَّله تأويلاً باطلاً، وحَمَلهُ على أنَّهُ

---

(١) « تنزيه القرآن عن المطاعن » (ص:١٧٧) للقاضي عبدالجبَّار !! وهو كلامٌ ساقطٌ .

(٢) والحديث في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة، وفي آخره : قال أبو هريرة : اقرأُوا إنْ شئتُم : ﴿ وإنِّي أُعيذُها بكَ وذريَّتها مِن الشَّيطان الرَّجيم ﴾ [آل عمران:٣٦] .

(٣) في « تفسير الكشاف » (٤٢٦/١) .

تخييلٌ وتصويرٌ، وعمَّم الاستثناءَ على المعصومين، مع قَصْرِه في الحديثِ على مَريمَ وابنِها، عليهما السَّلام !! [ثمَّ طَعَن في المُسَلَّمين به !!] .

فانظر إلى تناقضهِ واضطرابه !

وتجاوَز المعتزلةُ (وأشياعهُم) هذا إلى تكذيبِ الصَّحابة وتَجريحِهم، بل تَجاوَزوهُ إلى سبِّهم - رضي اللَّه عنهم - إذا كان ما رَوَوْهُ يُخالفُ أصولَهم، فقال النَّظَّامُ المُعتزليُّ في حقِّ عبداللَّه ابن مسعودٍ رضي اللَّه عنه : « وَزَعمَ أنَّ القمرَ انشقَّ، وانَّهُ رآه، وهذا من **الكذبِ** الذي لا خفاءَ به[1] » !

وقال - أيضاً - في حقِّ سَمُرَة بن جُندُب رضي اللَّه عنه : « ما نَصنعُ بَسَمُرَةَ قبَّحَ اللَّهُ سَمُرَة »[2] !!!)[3].

فماذا نقولُ في هؤلاء النَّاسِ ؟! الذين جَمَعوا بين (الجهلِ) و (العقلِ) ؟! وقَرَنوُا بين زَعمِ (المنهجيَّة) و (الاضطراب) !!

وهم في ذلك كلِّه لا يُوقِّرونَ سنَّةً، ولا يُبجِّلونَ أثراً :

وعليه؛ فإنَّ « للعقلانيِّين مِن سُنَّة رسول اللَّه ﷺ موقِفاً رديئاً، قائماً على : الاجتراءِ والتَّطاوُلِ عليها، وعدمِ المبالاةِ بالقواعدِ التي قعّدها أهلُ

(١) « تأويل مختلف الحديث » (ص:٢١) لابن قُتيبة .

(٢) « تاريخ بغداد » (ص:١٢/١٧٦) للخطيب البغدادي .

وغزاليُّ العصر الحاضر سار على هذا المِنوال ذاته، فاجتراً على عددٍ من الصحابة، ولاكَهم بِفيه، وكواهم بِلَذْعَةِ لسانِه، من غير وازِعٍ ولا رادِعٍ؛ فانظر كتابه « **سُموم** داعية » (ص:١١٨)، وكتابه في نقد « السنَّة النَّبويَّة ... » (ص:٢٧) و (١٢٣) !!!

(٣) « منهج المدرسة العقلية » (٦٢-٦٤) بتصرّف .

الحديثِ، والتزمَ بها المُجتهدون من الأُمَّةِ ...

وهم يكادون يكونونَ قرآنيِّين[1] لشدَّةِ تجرُّئهم على السُّنَّة، وشدَّة تعويلهم على النَّصِّ القرآنيِّ وحدَه .

وتاريخُ الفرقِ الإسلاميَّةِ يَذكُرُ بوضوحٍ أنَّ المعتزلة هم أوَّلُ مَن فعلَ ذلك، وعلى وَجهِ التَّحديد كان إبراهيمُ بنُ سيَّار النَّظَّام بالذات هو الذي أرادَ ذلك .

فهُم - إذَن - يخترِقونَ الضوابطَ الحديثيَّة التي قامَ عليها الجهابذةُ، والتي استقرَّت منذُ بَدءِ الاهتمامِ بجمعِ السُّنَّة وتَدوينِها، بل هم كثيراً ما يردُّونَ الصحيحَ ويقبَلونَ الضَّعيف !!

بل لا تقومُ لهم قائمةٌ - أصلاً - إلّا بنقضِ القواعدِ، وهَدمِ الأُسُسِ .

واختَرعوا قاعدَتين جديدَتين لعلمِ المصطلح؛ أُولاهما (علَّة الشُّذوذ العقلي) !! لِرَدِّ الصَّحيح، وقاعدة (نور النبوَّة) ! لِقَبولِ الحديث الضَّعيف .

والشُّذوذُ العقليُّ عندهم هو ردُّ الحديثِ الصَّحيح الذي لا يُوافقُ العقلَ !! أمَّا قاعدةُ (نور النبوَّة) فأعني بها أن يكونَ الحديثُ (مَضروباً) قد تَرَكهُ العلماءُ المختصُّون ورَفَضُوه ! لكنَّ هؤلاء يقبَلونَه لأنَّ عليه (نورَ النبوَّة) !! »[2].

---

(١) انظر موقف المعتزلة من السُّنَّة، ومدى صلة ذلك بالقرآنيِّين، في كتاب : « القرآنيُّون وشبهاتهم حول السُّنَّة » (ص:٨٨-٩٨) تأليف : خادم حسين إلهي .

(٢) « العقلانيَّة : هداية أم غواية ؟ » (ص:١١٩) .

بل (اخترعَ) لهم حُسين أحمد أمين قاعدةً غارقةً في الضَّلال لردِّ السُّنَّة النبويَّة المشرَّفة، وهي (**ردُّ كلِّ ما يمجُّه التَّفكير السَّليمُ**)[1] !!!

وهي قاعدةٌ **ممجوجةٌ** يردُّها - ابتداءً - التفكيرُ المُستقيم .

وإنْ أطلَقَ هذه القاعدةَ عَلمانيٌّ مُتطاولٌ، لكنَّها مُستخدمةٌ ومقبولةٌ - من الناحية العمليَّة - عند كلِّ واحدٍ من مُنتَسبي هذه (المدرسة العقلانيَّة) حتى لو كان ممَّن يُوصف بأنَّهُ مِن : (الدُّعاة) أو (الرُّموز الإسلاميِّين) !!

وهذه القاعدةُ - في حقيقتها - **نَسْفٌ للدِّين** كلِّه؛ كتاباً وسُنَّةً، لأنَّها تعني إخضاعَ السُّنَّة للنظرةِ الماديَّة السَّطحيَّة، وبالتَّالي قَبولُ ما يُستساغُ عقلاً ! وَرَدّ ما (**يمجُّهُ التَّفكيرُ السَّليم**) ! على حدِّ زعمِهِ الفاسدِ !

وهذا - كما قلت - « هدمٌ للسُّنَّة، وتقويضٌ لمعالِمِها تحتَ مُسمَّى (العقلنةِ) وإعمال الدِّماغ في نُصوصِ الشَّرعِ الثَّوابتِ .

بل إنَّ التَّعامُلَ مع النُّصوص بهذه الطَّريقةِ يُؤدِّي في النِّهايةِ إلى إنكارِ القُرآن الكريمِ نفسِه، فقد تحدَّث القرآنُ عن كثيرٍ من الخوارقِ والمغيَّبات التي لو أخضَعناها لهذه **النَّظرةِ الغبيَّةِ** لَرَدَدنا القرآنَ الكريمَ نفسَه .

وهذا الخطأُ الجذريُّ المنهجيُّ الذي يتعصَّبُ - بجهلٍ بالغٍ - لمصدرٍ مُعيَّنٍ من مصادر المعرفةِ البشريَّةِ - العقل -، ويُحاولُ أن يُسلِّطهُ على المصادر الأُخرى، استجابةً للنَّزعةِ الحِسِّيَّة - أو (العقليَّة المجرَّدة) - هو الذي

(١) « دليل المسلم الحزين » (ص:٧٠)، و « مجلَّة الدوحة » القَطَرية عدد كانون ثاني سنة ١٩٨٣ .

انتهى بالكثيرين إلى نَبذِ السُّنَّة النبويَّة كلِّها، بل إلى الانتقالِ إلى القرآنِ الكريم نفسِه في مُحاولةِ تفسيرِهِ تفسيراً تعسُّفيّاً مُصطنعاً بُغيةَ إخضاعِهِ لمنطقِ العقلِ ونتائج التَّجاربِ (المَعْمَليَّةِ)، ولم يتيسَّر ذلك لأحدٍ إلّا بإنكارِ غيبيَّات الدِّين .

إنَّنا لا بدَّ لنا أن نُسلِّم - ابتداءً - أنَّ هناكَ حيِّزاً - ليس في العقائد وحدَها أو القرآن وحدَه، بل في السُّنَّة أيضاً - لا يَقتربُ منه العقلُ، وأنَّ هُناكَ آفاقاً يَعمَل فيها العَقلُ بِمقدارٍ، وآفاقاً أُخرى هي للعقلِ وحدَه دونَ مُنازعةٍ من نصٍّ شرعيٍّ، اللهمَّ إلّا بعضَ القواعدِ العامَّةِ التي تُحدِّد إطاراً كُلِّياً للصُّورةِ دونَ تَدخُّلٍ في أجزائها وتَفصيلاتها »[1].

بل إنَّنا نقول[2] مُلْزِمين لهؤلاءِ (العقلانيِّين) الجَهَلَةِ :

« لماذا لا نُخضعُ القرآنَ الكريمَ أيضاً لسُلطانِ العقلِ، وهو يشاركُ السُّنَّة في مخالفةِ العلمِ التَّجريبيِّ - **كما يدَّعي العقلانيُّون وأشياعُهم** - في عَددٍ من الآيات - وقد طالَبَ بعضُ أساتذةِ الفلسفةِ مؤخَّراً بشيءٍ من هذا القَبيل - ؟! وإذا لم نُخضع القرآن الكريم لمَنطقِ العقلِ - مثل السُّنَّة - فكيف نُحافظُ على ثقة[3] (النَّاشئة) فيه ؟

---

(١) « العقلانيَّة » (ص:٥٠) - بتصرّف يسير .

(٢) « أساطير المعاصرين » (ص:١٣٣) للدكتور أحمد عبدالرَّحمن - بتصرّف يسير .

(٣) إذ هذه - نفسُها - هي علَّةُ (العقلانيِّين) في كلامهم على السُّنَّة، وتشكيكهم بنصوصها، و (ردودهم) عليها !؟
وهي حجَّةٌ داحضةٌ، فعلماؤنا لم يتركوا منفذاً من ذلك إلّا وأغلقوه بقواعد العلم وأصوله .

إنَّ للتعامل مع النُّصوص - والنُّصوصُ الحديثيَّةُ خاصَّة لأنَّها خاضعةٌ **في طُرق تلقِّيها** لبعضِ المعاييرِ الاجتهاديَّة - أدباً ينبغي أن يتحلَّى به صغارُنا وكبارُنا :

فقبلَ أن أُعالجَ أيَّ حديثٍ ينبغي أن أستَوثقَ أوَّلاً من ثبوته وصحَّة إسناده، من خلال آراءِ « المُختصِّين » من أهل الذِّكر الذين قَبِلَتهُم الأُمَّةُ كلُّها، واتَّفَقَت على تَعديلهم وتَوثيقِ أحكامهم، ومن خلالِ القواعدِ المتَّفقِ عليها - أصولاً - منذ دُوِّنَت علومُ الحديث .

وليسَ مَعنى ذلك أنَّنا نجعلُ أحكامَهم مُقدَّسةً - كما زَعمَ ذلك غيرُ واحدٍ من العقلانيِّين - بل إنَّ قيمتَها الفعليَّةَ أتَت مِن تقبُّل الأُمَّة لهذه الأحكامِ والأُصولِ التي بُنيَت عليها على مَدارِ هذه الحِقبةِ الزّمانيَّة المتطاولةِ، ومِن تقبُّل واستفادةِ أعلامِ الأُمَّة وكبارِ الأئمَّة لها - وهُم مَن هُم عقلاً وعلماً ووَرعاً وقَبولاً - كالأئمَّة الأربعةِ، وكبار رجالاتِ الحديث كالبخاريِّ، ومسلم، وابن حجرٍ، والقَسطلانيِّ، والبَغَويِّ، والذَّهبيِّ، وابن كَثيرٍ، وابن تيميّة، وابنِ القيِّم، رضيَ اللَّهُ عنهم جميعاً .

وَعلينا - كذلك - أن ننظُرَ في المتنِ وفحواهُ وصحّته - بعد ثبوت السَّند - **وَفقاً للمقاييسِ العلميَّة الصّحيحة المقرَّرةِ** - أيضاً - عند علماءِ الأُمَّة رحمهم اللَّه .

« ونشيرُ هنا إلى أنَّ بعضَ المعاصرين - من (العقلانيِّين) وأذنابهم - فَجَّرُوا - جَرياً على أكاذيب المناهج الاستشراقيّة - أكذوبةً باردةً، وصدَّقوها

- مثلَ وليمةِ جُحا - وصدَّقها مَعهم صِغارُ العقولِ سُفهاءُ الأحلام !

وفحوى هذه الأُكذوبة، أنَّ أهلَ الحديثِ رَكَّزوا على القالبِ أو الوعاء - أي : الإسناد - وأهملوا المَضمونَ ... أي : المتنَ !!

وعندي أنَّ هذا لا يقولهُ إلّا غافلٌ، أو مُستغفلٌ للنَّاس، أو **جاهلٌ**[1] :

فالاهتمامُ بالمتنِ لم يكُن - بأيّ حالٍ - دونَ الاهتمامِ بالسَّندِ عندَ السَّلفِ والخَلَفِ من العارفين بعلوم الحديث، المختصِّين بها :

وإلّا فلماذا كَتبُوا عن الحديثِ الشَّاذِّ ؟

ولماذا كَتبُوا الكُتبَ عن العِلَلِ[2] ؟

ولماذا أَلَّفوا في النَّاسخِ والمنسوخِ ؟

ولماذا كَتبُوا في مُختلفِ الحديثِ ومُشكِل الآثارِ ؟!

ولماذا كَتبُوا في الغريبِ ؟!

أليسَ هذا كُلُّه اهتماماً بالمَضمونِ، أي : المَتن ! »[3].

ولقد قام عَددٌ مِن الدارسين المعاصرين من طلّاب العلمِ بتفنيدِ هذه الشبهةِ المتهاوية، وألَّفوا في ذلك تصانيفَ مستقلَّةً، من ذلك كتابُ « اهتمام **المحدِّثين** بنقدِ الحديثِ سنداً ومتناً، ودَحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم »

(١) **وهذه هي حقيقةُ (عقول) هؤلاء !! أنَّهم جَهَلةٌ، غارقون في جهلهم !!**

(٢) وقد قسَّموا الكلامَ على هذا - وما قبلَه - إلى نوعين : سنداً، ومتناً .

(٣) « العقلانيَّة » (ص:٥٢-٥٣) .

للدكتور محمد لقمان السَّلفيّ، ويقعُ الكتابُ في نحو سِتّ مئة صفحة، وكتابُ « مقاييس نقد مُتون السُّنَّة » للدكتور مُسفِر غَرم اللَّه الدُّمَيني، وحجمُه كمثلِ سابقِهِ .

وهناك كتاباتٌ أُخرى في البابِ نفسِه، للدكتور محمود الطحَّان، والدكتور نجم خلف، وغيرهم كثير .

فهل يقول بعد ذلك كلُّه مُستشرقٌ أو (**مُتَمَغْقِلٌ**) : إنَّ الأُمَّة - متمثِّلةً بمُحدِّثيها - قد أهملت دراسةَ متون المرويَّات !!

... حتى جاءَ هؤلاء النَّفر (يَركبون) عقولَهم ! ليَسُدُّوا (النَّقصَ) الذي أهمَلتهُ الأُمَّةُ حيناً من الدَّهر ؟!

سبحانَك ربِّي هذا بُهتانٌ عظيمٌ !

ثمَّ بعد هذه الجولة الشَّاملة التي بيَّنَت حقيقةَ موقفِ (هؤلاءِ) من السُّنَّة، انظر - بالتالي - إلى هذا الهجومِ الغاضبِ، الشَّديدِ العاصفِ، من (الأزهريِّ) محمَّد الغزالي على دُعاةِ السُّنَّةِ وأهلِ الحديث، الذين أرَّقُوا - بفضلٍ من اللَّهِ ومنَّةٍ - مضاجعَ أهلِ الأهواء والبدعِ، وأصحابِ الرَّأي والجَهلِ؛ - من العقلانيِّين ومَن شايعهم - بردُودهم عليهم، وتحذيراتهم منهم؛ فيقولُ - عفا اللَّه عنه - بهَيَجانٍ ظاهر وكلامٍ ثائر في كتابهِ « دُستور الوحدة الثَّقافيَّة ... » (ص:١٩٦) مُخاطباً أولئك خصوصاً :

« إنَّكم تنطَلقونَ كالزَّنابير الهائجةِ تلسَعونَ هذا وذاك **بِاسْمِ الحديثِ**

النَّبويِّ والدِّفاع عن السُّنَّة ! ونحن نعرفُ أنَّ آباءَكم (!) قتلوا عليّاً باسْمِ الدِّفاع عن الوَحدةِ الإسلاميَّة (!) وقتلوا عثمان باسْم الدِّفاع عن النَّزاهةِ الإسلاميَّة (!) وقتلوا عمر باسْم الدِّفاع عن العدالة الإسلاميَّة !! فيا أولاد الأفاعي إلى متى تَتستَّرونَ[1] بالإسلام (!) لضربِ الرِّجال الذين يَعيشون له (!) ويجاهدونَ لنُصرَتِهِ ؟ ولحسابِ مَن تُكِنُّون هذه الضَّغائنَ عليهم وتَسْعَوْنَ جاهدينَ للإيقاع بهم وتحريشِ السُّلطات عليهم ؟ » !!!

... هذا كلامُهُ هنا وفي هذا الموضع !! بينما هو يقول في الكتاب نفسه، وقبل هذا الموضع بنحو ستين صفحة (ص:١٣٣) :

« إنَّ اختلافَ وجهاتِ النَّظر في التشريعات الفرعيَّة **حقيقةٌ إنسانيَّةٌ** وإسلاميةٌ لا محيصَ عنها، ونشوءُ مدارسَ كبرى وصُغرى على محاورَ قانونيةٍ مختلفةٍ أمرٌ لا غضاضة فيه، ولا شرَّ منه » !!

فما باله - هداهُ اللَّه - يخالفُ (بشماله !!) ما سطَّره بيمينه[2] ؟!

---

(١) علّق الأخ الشيخ سلمان العودة في كتابه « حوار هادىء » (ص:٨٢) على هذه الكلمة بقوله:

« مَن هُم الذين يتستَّرون لضَربِ الرِّجالِ ؟ مَن هؤلاء الرِّجال الذي ضربهم **أولئك الَّذينَ ينتسبونَ إلى الحديثِ النَّبويِّ والسُّنَّةِ النبويَّة** ؟ هل يقصد الشيخ الغزالي نفسه بهذا الكلام ؟ أو لا ؟ فليذكر لنا واحداً من ضحاياهم !

إنَّنا لا نعلمُ أنَّ **حملة السُّنَّة والحديث** عملاء، إنَّما نعرف أنَّهم يتعرَّضون هم للمضايقات في كثير من الأمصار، وعلى العكس من ذلك غيرُهم، يتمتَّعون بالسمعة، وإتاحة أجهزة الإعلام لهم للحديث كيفما يشاؤون، ويتقلّبون في المناصب، ويطرحون الفتاوى على النَّاس » .

(٢) وهو (!) يقولُ في الكتاب نفسه (ص:٢٣١) : « إنَّ الإسراعَ في اتِّهام النَّاس، =

ولكنَّ مُخالفتَهُ هذه ليسَتْ على كلِّ (المدارس) - صغرى أو كبرى - !! ولكن - **فقط** - على أهل الحديث وأصحاب السُّنَّة !!

حتى النَّصارى منهم؛ فهم عنده مقبولون !! فهو يصفُ (الأنبا شنودة) (!) بِـ (الأخ العزيز، الرَّئيس الدِّيني لإخواننا الأقباط)[1] !!

ويُساوي - في كتابه « حصاد الغرور » (ص:١٦٨) - مِن حيثُ الإخوَّةُ بين (إخواننا المسلمين ... وإخواننا المسيحيِّين) !!

وأمَّا كلامُهُ عن الرَّوافض، ومُلايَنتُهُ لهم، ومُلاطفتُهُ إيَّاهم ... فحَدِّث ولا حَرج !!

إذن؛ فكلامُه على أهل الحديث وأصحاب السُّنَّة يعكس موقفاً (منهجيّاً) **من السُّنَّة ذاتِها**، بنى عليه فكرَه، وأسَّسَ عليه (عَقلَهُ) !!!

إذ إنَّ « التَّهاونَ في أمرِ السُّنَّةِ النبويَّة قد وصلَ مَع الغزاليِّ إلى مدىً يُشيرُ فيه إلى (تعجُّبِهِ) من وجودِ بَعضِ الأحاديث - **حتى اليومَ** - في كُتبِ السُّنَّةِ رغمَ مُخالفةِ صحابيٍّ أو آخَر لدلالتِها، ممَّا يعني أنَّ الأمرَ لو كان بيدِه (!) لَحذفَ هذه الأحاديثَ من كتبِ السُّنَّة ! وهي بادرةٌ تُثيرُ القَلَقَ مِن تصوُّرِ وَفَهمِ (الطَّائفةِ) التي يتحدَّث الشيخُ (بلسانها) بالنِّسبةِ للحديثِ الشَّريف، وما يُمكنُ أن يقعَ للسُّنَّة لو آلَ الأمرُ إليهم، أو كانت لهم به

= وتلويث سُمعتهم ليس ديناً، والحِكمةُ في معالجة الأخطاء مطلوبةٌ » !!!

(١) « حوار هادىء ... » (ص:٧٧) .

قُوَّةٌ »[1]، لا قدَّر اللَّه !!

« والحقيقةُ أنَّ استهتار الغزالي في تناولِه للسُّنَّة، وحديثِه عنها، يمتدُّ حتى تعبيراتِه التي يصوغُ بها فَهْمَه للمَوقفِ من الحديث ! هذه التَّعبيراتُ التي أجزِمُ بأنَّها جاءَت - في كثيرٍ من الأحيان - مُجانبةً للصَّواب، ومجافيةً للذَّوقِ العلميِّ !

خُذ مثلاً على ذلك قولَه في مَوقفِ الفُقهاءِ من السُّنَّة :

« كان أئمَّةُ الفقهِ الإسلاميِّ يُقرِّرونَ الأحكامَ وَفقَ اجتهادٍ رَحْبٍ، **يعتمدُ على القرآنِ أوَّلاً**[2]، فإذا وَجَدوا في **رُكام المَرويَّات** ما يتَّسقُ معه قَبِلوه، وإلّا فالقُرآنُ أولى بالاتِّباع »[3].

وأرجو أن يُعيدَ القارىءُ النَّظرَ طَويلاً في تَعبير (**رُكام المَرويَّات**)، ثمَّ يسأل نَفسَهُ : هل مثلُ ذلك التَّعبير ممَّا يليقُ التلفُّظُ به عن سُنَّةِ أشرَفِ المُرسلين ؟!

إنَّ تعبير (رُكام) لم يَعُد لَفظاً يَسيراً ! أو مُفردةً لغويَّةً جامدةً ! وإنَّما أصبح (اصطلاحاً) فِكريّاً يَختزلُ إيمائاتٍ وإيحاءاتٍ، تُعطي معنى (الدُّونيَّة) وما يُزدَرى به، وما لا يُعبأُ به، وما يُستهانُ فيه، وما قلَّت قيمتُهُ أو

(١) « أزمة الحوار الديني » (ص:٤٥) جمال سلطان .

(٢) وهذا هو المنهجُ المَنكُوس الذي اعتمدَ عليه (القرآنيُّون) و (العلمانيُّون المُبَطِّنون) في هَدم السُّنَّة، ونَقضِ عُراها !!
ولكن ... ﴿ إنَّ ربَّك لَبالمرصاد ﴾ ...

(٣) « السُّنَّة النبويَّة بين أهل الفقه وأهل الحديث » (ص:١٨) !

عُدِمَت .

إنَّ تعبيرَ (الرُّكام) لا يَصلُحُ بحالٍ أن يُعبَّر به عن السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفة .

هذا إذا تجاوَزنا الالتفاتَ إلى (التَّوهين الموضوعيِّ) مِن مَكانةِ السُّنَّة في التَّشريعِ الإسلاميِّ، عندما نَسَبَ إلى « الفُقهاء » - ولا أدري مَن هُم في نَظرِهِ ! - أنَّهم يَعتمدونَ على القرآن أوَّلاً، ثمَّ يبحثونَ عمَّا يتَّسِقُ مَعه من الحديث !!

فأينَ مِن هذا قواعدُ الجمعِ بين النُّصوص ؟

وأين مِن ذلك قواعدُ تقييدِ المُطلق، وتخصيصِ العامِّ، وبيانِ المُجمَل ؟

بل أينَ مِن ذلك حديثُ رسولِ اللَّه ﷺ : « ألا وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ اللَّه مِثلَ ما حرَّمَ اللَّهُ »[1].

ولقَد سبقَ في مواضِعَ متعدِّدةٍ من هذا الكتاب ذِكرُ صُوَرٍ - أُخرى - عن هذا الغزاليِّ[2] وغيرِه ممَّن لم يَرفَعوا بالسُّنَّة رأساً ... فتعامَلوا معها بسفاهةٍ

---

(١) « أزمة الحوار الديني » (ص:٤٧-٤٨) بتصرُّف .

والحديثُ اخرجه الترمذي (٢٨٠١)، وابن ماجه (١٢)، والدارمي (٥٩٢)، وأحمد (١٣٢/٤) وغيرهم بسند صحيح .

(٢) والكلامُ حول الغزاليِّ وموقفِهِ من السُّنَّة مُتَشَعِّب الأطراف؛ فهو - هداه اللَّه - يقرِّر في مقدِّمة « فقه السِّيرة » (ص:٩-١٣) أنَّه قد يردُّ الحديثَ الصحيح، أو يقبلُ الحديثَ الضَّعيفَ لاعتباراتٍ ذهنيَّةٍ مَحضَةٍ !!

وهذا منهجٌ يلزمُ منه - لزوماً لا انفكاك منه - هَدمُ قواعدِ المحدِّثين، وإفسادُ أصولهم !! =

شديدةٍ، وصفاقَةٍ مديدةٍ، تَدلُّ على ضيقٍ في العَطَن، وانحسارٍ في النَّظر، وبُعدٍ عن الجادَّةِ، وانحرافٍ في المنهج .

فلا نُطيلُ - أكثرَ - في كَشفِ مواقفهم، وفَضحِ انحرافاتهم، وهَتكِ أستارهم !

فاحفَظْ وُقِيتَ فَتَحتَ رِجلِكَ هُوَّةٌ
كم قَد هَوى فيها مِن الإنسان !

ورحمَ اللَّه مَن قال - مع الاعتذار من التَّحويرِ !! - :

وللحديثِ رجالٌ يُعرَفونَ بهِ
وَ (للتَّساويد) نُسَّاخٌ وكُتَّابُ

وانظر - رحمك اللَّه - إلى هذه النصيحةِ الذَّهبيَّة الغالية، من الإمام الحافظ المُحدِّث شمس الدِّين الذَّهبيِّ الذي توفِّي قبل ميلاد (عقول) هؤلاء (القوم) بقرونٍ؛ يقولُ -رحمه اللَّه - **مُوجِّهاً** مَن ينتهجونَ نَهجَ السُّنَّة والحديث، **ومُحذِّراً** ممَّن ينتحلون مَنهجَهم، ويَلبسون لَبوسَهُم :

« فحقٌّ على المُحدِّث أن يتورَّعَ فيما يُؤدِّيه، وأن يسألَ أهلَ المعرفةِ والوَرعِ؛ لِيُعينوهُ على إيضاحِ مَروِيَّاته .

= فانظر ردّاً لهذا الباطل - زيادةً على ما سبق - في كتاب « زوابع في وجه السُّنَّة » (ص:١٧٧-١٩٠) للأخ صلاح الدين مقبول أحمد، وفي كتاب « مرويَّات غزوة بدر » (ص:٤٧-٥٢) لأحمد العُليمي باوزير .

ولا سَبيلَ إلى أن يَصيرَ العارفُ الذي يُزَكِّي نَقَلَةَ الأخبار، ويُجرِّحُهم جِهبذاً، إلّا بإدمانِ الطَّلبِ، والفحصِ عن هذا الشأنِ، وكَثرةِ المُذاكرة، والسَّهر، والتيقُّظ، والفهم، **مع التَّقوى، والدِّين المتين، والإنصاف**[1]، والتردُّد إلى مجالسِ **العلماء**[2]، والتَّحرِّي والإتقان ...

... وإلّا تَفعَل :

فَدَع عَنكَ الكتابةَ لَستَ منها

وَلو سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالمِدادِ

قال اللَّه تعالى عزَّ وجلّ : ﴿ فَاسْأَلُوا أهلَ الذِّكرِ إنْ كُنتُم لا تَعلَمون ﴾ .

فإنْ آنَستَ يا هذا مِن نَفسِكَ فهماً، وصِدقاً، ودِيناً، وَورعاً؛ **وإلّا فَلا تَتَعَنَّ !**

وإنْ غَلَبَ عليك الهوى والعصبيَّةُ، لِرَأْيٍ ولمذهب؛ فباللَّهِ لا تَتعَب[3] !!

وإنْ عَرَفتَ أنَّك **مُخلِّطٌ، مُخبِّطٌ**، مُهملٌ لحُدودِ اللَّهِ، **فأرِحنا مِنكَ !!!** فَبعدَ قليلٍ **ينكشفُ البَهرَجُ**، ويَنكَبُّ الزَّغَلُ !!

﴿ وَلا يَحيقُ المكرُ السَّيِّئُ إلّا بأهلِهِ ﴾ ... » .

---

(١) أين هؤلاء (العقلانيُّون)من هذه الصِّفات العَلِيَّة !؟

(٢) لا المُتعالِمين الأغمار !!

(٣) هذه (**لكُم**) يا مَن ضاقَت صدُورُكم بالحقِّ وأهلِ الحقِّ !